غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

18/02/2009

برعاية غرفة دبي وإشراف المركز العربي لحكم القانون والنزاهة

ورشة عمل لمناقشة القوانين التجارية في الإمارات

دبي _ أقيمت أمس في أبراج الإمارات بدبي ورشة عمل برعاية غرفة تجارة وصناعة دبي لمناقشة التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية الذي يأتي ضمن مشروع " تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي يشرف عليه المركز العربي لحكم القانون والنزاهة بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

وقد حضر ورشة العمل سعادة المهندس حمد بوعميم ، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي ، والدكتور حبيب الملاّ، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة حبيب الملا للمحاماة والاستشارات القانونية وحشدٌ من القانونيين والمهتمين من أصحاب الشركات والمؤسسات العاملة في دبي.

وسلطت ورشة العمل الضوء على القوانين الاقتصادية والتجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة مع تحليلٍ للنظام القانوني والاقتصادي والقوانين المكتوبة والمطبقة وتأثيرات هذه القوانين على النمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في خلق بيئة محفزة للأعمال.

وجاء التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية بعد دراسات مكثفة للقوانين الرسمية والمراسيم والقرارات الحكومية والوزارية والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما احتوى التقرير على دراسات معمقة أجرتها جهات معتمدة تشمل جامعات وخبراء ومؤسسات دولية وجمعيات غير حكومية وشركات إقتصادية وإحصائية.

ويعتمد التقرير الذي عمل عليه الدكتور حبيب الملاّ بالتعاون مع فريق عمل إماراتي على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع شخصيات رفيعة المستوى تمثل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مسؤولين من مؤسسات وشركات خاصة تعمل في المجال القانوني.

وجرى خلال الورشة مناقشة خلاصات وتوصيات التقرير مع المشاركين وبحث الإجراءات المتوجب اتباعها في تنفيذ التوصيات الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تعزيز القوانين التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae

وقال سعادة حمد بوعميم أن رعاية غرفة تجارة وصناعة دبي لورشة العمل يأتي في إطار جهود ورسالة الغرفة في تمثيل ودعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في دبي عبر توفير منبر لمجتمع الأعمال للإطلاع على القوانين التجارية التي تنظم أعمالهم، وطرح آرائهم ومقترحاتهم وتبادل المعلومات التي تفيد في تطوير أعمالهم.

وأشاد بوعميم بجهود المركز العربي لحكم القانون والنزاهة والفريق العامل على التقرير الإماراتي، معتبراً أن المشروع يمثل خطوة إلى الأمام في سبيل دعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات عبر نشر الوعي حول القوانين التجارية مما سيساعد على خلق بيئة محفزة للأعمال في الدولة.

وبدوره أشار الدكتور وسيم حرب، المؤسس والمشرف العام للمركز العربي لحكم القانون والنزاهة أن خصوصية هذا العمل تنبع من مقاربة البيئة القانونية للأعمال والتجارة من من زاويتين، الأولى تعتبر البيئة القانونية لا تعني فقط التشريعات الموجودة والتي تدرس الأعمال التجارية والاستثمار، إنما أيضاً الجهاز القضائي وجسم المحاماة ومدرسي القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما الزاوية الثانية فهي مقاربة منهجية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية والمنهجيات العملية للصياغات التشريعية لا سيما ما يسمى "تقييم الأثر التشريعي". وأضاف قائلاً:" إن دبي نموذج صالح لوضع دراسة استشرافية من شأنها تعزيز البيئة القانونية للأعمال والتجارة ولا سيما مع الأزمة العالمية الخانقة التي نتوقع من دبي مواجهتها بنجاح."

وقال الدكتور حبيب الملا:" في الوقت الذي بدأت فيه تتكشف تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، نتطلع من خلال مشروعنا الذي جاء في الوقت والزمان المناسب لبيئة ونظام قانوني يناقش العقبات والفرص الحالية." وأضاف أن فريق العمل يتعاون مع القطاعين العام والخاص للوصول إلى سياسة موجهة نحو الحوار ومقاربة شاملة وبنّاءة للإصلاح .

ويشمل المشروع تعزيز القوانين التجارية في أربع دول عربية هي لبنان والإمارات وتونس واليمن حيث سيتم تجميع التقارير التحليلية لكل دولة في تقرير إقليمي شامل يوفر قاعدةً صلبة للحوار الإقليمي والنقاشات البنّاءة في مجال القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae

ويهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي بشأن القضايا القانونية التجارية الرئيسية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي، فضلاً عن بناء القدرة على زيادة الاستخدام الصحيح والفعال لآليات حل النزاعات التجارية وتعزيز وإصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية دعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية تفضي على المدى القصير إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة. كما يقوم المشروع بدعم مشاركة القطاع الخاص في صنع السياسة العامة وتعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص والشراكات لدعم إصلاح القانون التجاري.

انتهى

للمحررين:

تأسست غرفة تجارة وصناعة دبي عام 1965، وهي مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تمثيل ودعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في دبي من خلال خلق بيئة أعمال محفزة، ودعم نمو الأعمال، والترويج لدبي كمركز تجاري عالمي.

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae